

عبد المجيد قدي*

الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر

محاولة تقييمية

مقدمة

مرّ الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى اليوم بمجموعة من التحولات، وكانت في كل مرة تتم باسم الإصلاح [1]. وتوالى الإصلاحات من مرحلة إلى أخرى إلى درجة كادت أن تتحول فيها إلى "إصلاح الإصلاح"، وهذا ما يدفع إلى التساؤل عن مدلول الإصلاح في حد ذاته.

إن مفهوم الإصلاح ليس مفهوما اقتصاديا صرفا بالنظر لما هنالك من تشابك بين الظواهر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، كما أن هذا المفهوم ليس جامدا، إذ أنه ديناميكي في مضمونه [2]. إنه يعبر عن الجهد المبذول في سبيل تغيير أوضاع قائمة نحو الأفضل بتحديد أهداف يراود إدراكها، انطلاقا من أرضية معيارية وخلفية مذهبية معينة. ويرى حنفي (1992) أن "عملية الإصلاح الاقتصادي تحتوي على تغييرات جذرية في منهج الدولة السياسي والاقتصادي والاجتماعي بحيث تشمل هذه السياسة على ديمقراطية سياسية وحرية اقتصادية تؤدي إلى تغيير في سلوك الأفراد ووحدات الإنتاج والخدمات" [3]. ولهذا لا يمكن عزل سلسلة الإصلاح التي مرت بها الجزائر عن التغيير في القناعات المذهبية لدى دوائر القرار بانتقالهم من إيديولوجية إلى أخرى كان آخرها إيديولوجية اقتصاد السوق الحر.

إن المشكل الرئيس في كل عملية إصلاح لا يرتبط بطبيعة الإجراءات المتعمدة من قبل السلطات وإنما يتعلق بالأهداف؛ ذلك أن سلامة تحديد هذه الأخيرة يشكل الضمان الأساسي لتحقيقها على أرض الواقع.

يثير تحديد الأهداف مجموعة من القضايا الأساسية الواجب حسمها [4]:

· مدى انبثاق هذه الأهداف من القناعات الثقافية والاجتماعية لأفراد المجتمع المراد بلوغها فيه، لأنه بقدر قرب هذه الأهداف من ثقافة المجتمع بقدر ما يكون ذلك حافزا على تحقيقها.

· حجم الإجماع المحقق حول هذه الأهداف، لأن غياب هذا الأخير يفتح المجال واسعا لردود الأفعال الراضية، التي قد تكون عنيفة، ويخلق مناخا ملائما للصراع، مما يؤدي إلى تحييد آثار الإجراءات المتخذة.

واقعية الأهداف من حيث إمكانية تحقيقها، بالنظر إلى حجم الوسائل والإمكانات المتاحة للمجتمع، لأن الأهداف المثالية تموت ساعة تصورهما، لانعدام وسائل التجسيد.

درجة تهيؤ المحيط الخارجي لقبول تلك الأهداف و تقبلها، لأن الاقتصاديات هي اليوم عبارة عن أنظمة مفتوحة تتبادل التأثير فيما بينها، وتستمد من المحيط الخارجي طاقتها وعناصر بقائها، مما يجعل الاقتصاديات مجبرة على مسابرة الاتجاهات العالمية السائدة.

وللحسم في هذه القضايا، لا بد من توفر مجموعة من الشروط، تساعد على إدارة وقيادة المسعى الإصلاحي، أهمها:

يتوقف نجاح الجهد الإصلاحي على درجة كفاءة الجهاز السياسي والإداري و المؤسساتاتي في الدولة وقدرته على تحقيق التوافق في المجتمع بما يؤدي إلى توفير الكفاءات الفنية القادرة على قيادة التحول بشكل يجعل مختلف شرائح المجتمع متقبلة للتغيير. وهذا ما يطرح درجة ديمقراطية الحياة السياسية واستقرار الأجهزة والمؤسسات بشكل يعطيها المصداقية ويكسبها الثقة.

ضرورة توفير درجة من الانسجام بين عناصر المسعى الإصلاحي تفاديا للتناقض بينها؛ إذ أن وجود مثل هذا التعارض يؤدي إلى الإخفاق. ومن هنا من المفيد معرفة أن الإسراف في عدد الأهداف لا يضمن بالضرورة نجاح سياسة الإصلاح. فبقدر ما يكثر عدد الأهداف بقدر ما يكون هناك احتمال وجود تناقض بينها.

ضرورة استمرار المسعى الإصلاحي باعتباره عملية مستمرة وليس مجرد تدابير ظرفية سرعان ما يتم التخلي عنها. وهذه الاستمرارية هي التي تضمن إمكانية المراجعة وتصحيح الانحرافات في وقتها، باعتماد الديناميكية والمرونة.

1 - أهداف الإصلاح الاقتصادي في الجزائر

لا تخرج أهداف الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر عن إطار الأدبيات الاقتصادية التي هيمنت على كل مرحلة من مراحل الاقتصاد الجزائري، والظروف والمستجدات التي سادت كلا منها [5]. إلا أنه بدءاً من منتصف الثمانينيات، وحتى قبلها، سجل الاقتصاد الجزائري ما يلي:

- حالة من عدم التوازن القطاعي من حيث الاهتمام أو الإسهام في تكوين الناتج المحلي الخام [6].

- التبعية شبه المطلقة للخارج من خلال:

- كون المحروقات تحتل أكبر نسبة من الصادرات الجزائرية مما يجعل الاقتصاد الجزائري رهن تقلبات السوق البترولية؛ خاصة وأن موقع الجزائر ضمن منظمة الأوبك لا يسمح لها بالتأثير الكبير في القرارات بالنظر إلى تواضع حصتها في الإنتاج، حيث لا تتعدى حصتها 800 ألف برميل من أصل 24 مليون و 700 ألف برميل [7]، فضلا عن تناقض الأهداف والاستراتيجيات الخاصة بكل عضو في المنظمة. أضف إلى ذلك التحول الذي حدث في طبيعة سوق النفط حيث أصبحت سوق مشتريين.

· التركيز الجغرافي الكبير للمصادر والواردات حيث تشكل دول الاتحاد الأوروبي، خاصة فرنسا، مصدرا أساسيا (ما يزيد عن 50%) للواردات ومنطلقا للمصادر (ما يزيد عن 60%) وهذا ما يخلف حساسية شديدة للتقلبات التي تعرفها أسواق هذه الدول (طلب، تضخم، قيمة العملة... الخ).

· مستوى المديونية المرتفع الذي لم ينزل في الفترة 99-90 عن 25 مليار دولار مع تسجيله لمستوى تجاوز 33 مليار سنة 1996 وهذا بمعدل خدمة وصل إلى 76% من الصادرات سنة 1992 [8] إلا أنه سرعان ما تراجع إلى مستوى 30 % نتيجة عملية إعادة جدولة الديون [9].

مثل هذه الوضعية تجعل جزءا كبيرا من ثمار جهود التنمية موجهة بالأساس لتغطية أعباء الدين و تزداد الأمور تعقيدا بالنسبة للديون الجزائرية لما نعلم أن أكثر من 42% منها بالدولار الأمريكي [10]، مع ما يعرفه هذا الأخير من تذبذب وعدم استقرار يؤديان إلى زيادة الأعباء. و نشير إلى أن قدرة الدولة على تسديد الديون فعليا تتوقف على حصيلة العوائد النفطية، باعتبار نصيبها الهام في هيكل الصادرات والذي يتجاوز 95%.

· ضغط البطالة، إذ بدأ معدلها في التناقص منذ 1987 حيث وصل إلى 19.6% وسجل في السنة الموالية معدل 20.1%. و يتزايد عدد السكان النشطين بمعدل 4% سنويا، الأمر الذي يعني قدوم 250 ألف عارض لقوة العمل سنويا [11]، مع الإشارة إلى أن مدة البحث عن العمل وصلت في المتوسط إلى 23 شهر سنة 1989 [12]. ويتعزز ذلك بكون عمليات الإصلاح الاقتصادي قد تسفر في الكثير من الأحيان عن الاستغناء عن اليد العاملة المعتبرة الفائضة عن حاجات المؤسسات.

· القيود الحادة على الموارد المالية، إذ بدءا من سنة 1986 بدأت ميزانية الدولة تعرف عجزا معتبرا [13] نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار البترول، ومنه الجباية البترولية، في ظل تقييم مبالغ فيه للدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية الأخرى [14]، مع ضعف أداء الجباية العادية. وهذا ما دفع إلى اللجوء إلى التمويل النقدي للعجز مما جعل القروض المقدمة للحكومة تتضاعف ضمن مكونات مقابلات الكتلة النقدية. وهو الأمر الذي دفع بالأسعار نحو الارتفاع كتعبير عن وجود تضخم في الاقتصاد الجزائري [15] يتطلب التصدي له.

و من الطبيعي أن تكون أهداف الإصلاح في هذه المرحلة (أي مرحلة ما قبل بداية التسعينيات) منشغلة بمثل هذه الأوضاع. ولهذا كانت أهداف الإصلاحات الذاتية في منتصف الثمانينات تدور حول:

- تجاوز العجز في الميزانية العامة للدولة الذي بدأ يتطور من سنة إلى أخرى.

- التحكم في تسيير المؤسسة العمومية بجعلها أكثر فعالية أو مردودية.

- مواجهة الندرة التي عرفها السوق خاصة على مستوى مواد الاستهلاك.

- تفعيل الاستثمارات العمومية قصد استيعاب الحجم الكبير من اليد العاملة العاطلة.

لقد سعت هذه الإصلاحات إلى تخليص المؤسسة العمومية، باعتبارها مركز إنتاج الثروة، من القيود الإدارية المركزية. إلا أن ظلال هذه القيود بقيت قائمة من خلال

الكثير من التدابير ذات الطابع البيروقراطي الصرف، والتي عادة ما تضمنتها قوانين المالية السنوية [16].

نشير إلى أن الدولة في هذه المرحلة، ورغم إعطائها الأولوية للصناعة، إلا أنها التفتت إلى قطاع الزراعة و إلى الهياكل القاعدية باعتبارها محركا للنمو الاقتصادي. وكان ذلك بهدف القضاء على الإختلالات والتشوهات الناجمة عن التصنيع السريع المعتمد في العشرية السابقة؛ ذلك أن الدولة استثمرت ما يزيد عن 542 في الفترة 1986-1980 في الهياكل القاعدية [17]، وكان هذا نتيجة النقص الحاد في الهياكل القاعدية من جهة، ونمو الحاجات و ظهور الجديد منها نتيجة التزايد الديمغرافي.

ولقد اعتمد تمويل برامج التصنيع أساسا على عوائد تصدير البترول، الشيء الذي يجعلنا نقول أن هذه الموارد بالرغم من ضخامتها وحجمها فهي لم تكن محصلة "إنتاج حقيقي للثروة"، إذ ارتبطت دوما بتقلبات المحيط الدولي وبيع بعض القرارات التي لا تتحكم فيها السلطة إلا جزئيا [18]، ما ساهم في عدم تحقيق هذه الأهداف. قد استمر الوضع الاقتصادي في التدهور نتيجة عدة عوامل أهمها:

- أن الإصلاحات كانت ذاتية ولم تكن مدعومة ببرنامج مالي من قبل الهيئات الدولية، وهذا في الوقت الذي كان فيه القيد المالي متغيرا أساسيا في العملية. هذا بالإضافة إلى كون الإصلاحات لم تكن محل إجماع عريض [19] بسبب رواسب الأيديولوجية الاشتراكية، والحساسية التاريخية لبعض القضايا كالأستثمار الأجنبي، وسيادة نظام اقتصادي هجين بين مرتكزات التخطيط ومعالم اقتصاد السوق بشكل جعل الانسجام يغيب عن إدارة الاقتصاد الكلي، في ظل غياب واضح لمركز القرار الاقتصادي الذي كان مشتتا، آنذاك، بين أجهزة الحزب الواحد الحاكم ووزارة التخطيط ورئاسة الجمهورية. لقد كان كل واحد من هذه الأجهزة يعمل بطواقم فنية غير منسجمة في التوجه والتكوين. وهذا مع قصور في نظام المعلومات الاقتصادي، يشير إليه غازي حيدوسي بقوله: "هناك عقبتان كبيرتان تواجهان الصوغ السريع لمعطيات اقتصادية رصينة. أولا، الأجهزة الرسمية التي يجري التوجه إليها لجمع المعلومات الاقتصادية، نادرا في أنظمة الدولة الممركز، أجهزة مستهلكة لهذه المعلومات؛ ولا تعمل المنشآت والمصارف على أسس السوق الاقتصادية. إنها تطبق طرائق، ومن حين لآخر، معايير مفروضة، من دون ضرورة لتقويم الموارد والنتائج. و عليه، كان لا بد من السعي لجمع المعلومات من مواردها والطلب إلى مديري المنشآت أن يبذلوا جهودهم، ولو نظريا، لكي يكونوا في وضعية السوق. ثانيا، في الأنظمة ذات التسيير الممركز، يحول تجاهل الآليات والطرائق المستعملة في صوغ المعلومات وترويجها، دون توجيه دقيق للأسئلة ودون الحصول على صياغة الطلبات الإعلامية في لغة متوافقة مع الممارسات القائمة. للأجهزة الإحصائية والتخطيطية، على كل المستويات خبرة في هذه المسائل، وإن كانت لا تتمكن دوما من حلها؛ و مع ذلك، نادرا ما تستعين بها المنشآت" [20].

- تأثر بعض القطاعات بالتدابير المتخذة؛ فتعديل سعر صرف الدينار مثلا، أثر بشكل فادح على تكاليف الإنتاج كون نسبة الاندماج الداخلي ضعيفة جدا. الأمر الذي رفع أسعار المواد المستوردة، فضلا عن زيادته لأعباء الدين الخارجي على المؤسسات (خسائر الصرف).

- التردد الشديد في الإصلاحات نتيجة الخوف من ردود الفعل الاجتماعية تجاه التدابير المرتبطة بالوضع الاجتماعي، كتجميد الأجور أو تحرير الأسعار أو تقليص

حجم العمال، في ظل غياب البدائل آنذاك كشبكة المساعدة الاجتماعية من جهة، وخوفا من استغلال المعارضة الناشئة للتدهور المعيشي في المزايدة على السلطة القائمة آنذاك من جهة أخرى.

- التناقض في المواقف بين "الإصلاحيين" الذين كانوا يدعون إلى إصلاحات عميقة تمارس على المؤسسات، والحزب والنقابة المتمسكين بحرفية الدستور القائم آنذاك، والمكرس للملكية العامة لأهم قطاعات النشاط الاقتصادي. وقد تحول هذا الصراع إلى نوع من الحذر في مسار الإصلاحات عكسته القوانين المتعلقة باستقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية[21]. ففي ذات الوقت الذي تم فيه الحد من سلطان الوصاية الوزارية على المؤسسات وفتح الطريق أمام التطبيق الجزئي للقانون التجاري، تم التمسك بمبدأ الرقابة الاجتماعية للنقابة على تسيير المؤسسات، وتم فتح المجال، بذرائع مختلفة، أمام السلطات العمومية [ولاية، وزارة داخلية] للتدخل بدعوى حماية المصلحة العمومية.

هذه الظروف دفعت السلطات إلى اللجوء لأول مرة لصندوق النقد الدولي سنة 1989[22] لسحب شريحة قرض في إطار برنامج تثبيت يمتد من ماي 1989 إلى ماي 1990 بمبلغ مقداره 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، استعملت كلية مرة واحدة في شريحة واحدة[23]. وتم اللجوء مرة ثانية للصندوق في جوان 1991، في إطار برنامج تثبيت ثاني بمبلغ 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة توزع على أربعة شرائح تم سحب ثلاثة منها فقط، بتجميد الصندوق للرابعة نتيجة شعوره بعدم التزام السلطات ببندود رسالة النية الموجهة إليه، والتي كانت تدور حول مسألتين هامتين[24]:

- التقليل من حجم تدخل الدولة في الاقتصاد، وترقية النمو الاقتصادي عن طريق تفعيل المؤسسات العمومية والخاصة حيث كان عليها أن تسعي لتنويع صادراتها قصد التخفيف من هشاشة التوازن المالي الخارجي.

- تحرير التجارة الخارجية والداخلية من خلال العمل على تحقيق قابلية الدينار للتحويل، وفتح المجال أمام تجار الجملة والوكلاء المعتمدين للتدخل في مجال التجارة الخارجية إيدانا بتخلي الدولة عن احتكارها لهذا المجال.

لقد كانت الظروف التي تم فيها تخلي السلطات الجزائرية عن التزاماتها تجاه صندوق النقد الدولي مرتبطة باستقالة الحكومة التي أبرمت الاتفاق مع الصندوق، ومجيء أخرى كان همها منصبا على إجراء أول انتخابات تشريعية تعددية، مما تطلب حسبها وجود نوع من السلم الاجتماعي الذي يصعب ضمانه في ظل تدابير الصندوق الصارمة، كتهديد مناصب الشغل وارتفاع الأسعار الناجم عن التحرير التدريجي لسعر صرف الدينار الجزائري.

ولكن تمت إزالة سوء الفهم بين الصندوق والسلطات الجزائرية بإرسالها لرسالة نية ثانية في أكتوبر 1991 تضمنت التزامها ببعض التدابير كالقيام بـ:

- تخفيض سعر صرف الدينار لينتقل من 1 دولار=18.5 د.ج إلى 1 دولار=22.5 د.ج،

- الضغط على النفقات العمومية قصد الوصول إلى رصيد موازني موجب في حدود 4.9% من الناتج المحلي الخام.

- السعي لجعل أسعار الفائدة الحقيقية موجبة عن طريق التحكم في التضخم.

الإلا أن مقتضيات الخطاب لم تعرف بدورها التطبيق نتيجة إلغاء الانتخابات التشريعية، ودخول البلاد في اضطرابات أمنية، ومجيء سلطة جديدة هدفها ضمان الاستقرار الأمني قبل كل شيء. و استمرت الأمور على هذا المنوال إلى غاية 1994، عندما أبرمت الجزائر اتفاق استعداد ائتماني جديد مع الصندوق هدفه [25]:

- إنعاش النمو الاقتصادي لمحاربة البطالة وذلك باعتماد معدل نمو مستهدف للنواتج المحلي الخام لسنتي 94-95 على التوالي 3%، 6%.

- الارتكاز في تحقيق النمو على قطاع البناء والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

- العمل على مقاربة معدل التضخم المحلي مع مستويات التضخم السائدة عالميا.

لقد كانت النتائج المحققة بموجب تدابير هذا الاتفاق مقبولة على مستوى بعض المتغيرات، كالتضخم والتوازن الخارجي ومعدل نمو الائتمان ومستوى تحرير الأسعار، في حين شوهد تعثر على مستوى النمو الاقتصادي والمالية العمومية. وهذا ما شجع الجزائر على إبرام اتفاق تسهيل موسع يغطي الفترة الممتدة من أفريل 1995 إلى أفريل 1998، والذي كانت أهدافه كالتالي [26]:

- رفع معدل النمو الاقتصادي بغية استيعاب الزيادة في القوة العاملة وخفض البطالة تدريجيا.

- الإسراع في تحقيق التقارب بين معدلات التضخم السائدة في الجزائر مع المعدلات السائدة في البلدان الصناعية.

- خفض التكاليف الانتقالية للتصحيح الهيكلي على القطاعات السكانية الأكثر تضررا.

- استعادة قوة ميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من احتياطات النقد الأجنبي.

وهكذا نرى أن الأهداف تغيرت حسب متطلبات الواقع الاقتصادي والاجتماعي، لنرى بعد ذلك التدابير المعتمدة في كل مرحلة لتحقيق تلك الأهداف.

يعلق بن أشنهو على بعض هذه الأهداف، و يرى أنه بالرغم من تحقيقها فإن ذلك يبقى هشا، إذ يعتقد أن التضخم، مثلا، يجد جذوره في أسباب عميقة هي نتاج أكثر من عشرين من التسير الاقتصادي. وتتعلق أساسا بـ [27]:

- ارتفاع الطلب المحلي الناتج عن الارتفاع المستمر في الأجور، والذي لم يكن مبررا لا بتحسين إنتاجية العمل ولا بندرة اليد العاملة. وهذا ما أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج والتي يسهم فيها أيضا أسعار أدوات التجهيز والمواد نصف المصنعة، فضلا عن رداءة تسيير المؤسسات وهدر أصولها بفعل ممارسات الرشوة والمحسوبية. ويضاف إلى ذلك الإصدار النقدي في صورة قروض استغلال واستثمار، والتي لم تعرف تسديدا في آجال استحقاقها.

- كون التضخم يؤثر على اختلال كلي في الاقتصاد، مما يجعل السياسة التصنيعية المنتهجة خلال عشرين سنة موضع اتهام. وهذا ما يطرح في الواقع إشكالية ضرورة

إعادة تصنيع البلاد أكثر مما يطرح قضية التطهير أو إعادة الانتشار الصناعي.

. كون التحكم في خلق النقود لا يقدم إلا حلا جزئيا للتضخم، لأنه لا يمس إلا إحدى مصادره. ودليل ذلك أن تدهور سعر الصرف استمر في السوق الموازي، مما يؤشر على استمرار التضخم - في ظل غياب مؤشرات أسعار ذات مصداقية - رغم اعتماد سياسة نقدية تقييدية.

2 - الإصلاحات الاقتصادية الذاتية

في إطار هذه الإصلاحات لجأت السلطات العمومية إلى مراجعة الكثير من الآليات المتحركة في سير الاقتصاد واتخاذ الكثير من الإجراءات والتدابير، من أهمها:

. إقامة نظام المستثمرات الزراعية الفردية والجماعية سنة 1987، والذي بموجبه تم التنازل للمزارعين عن استغلال المزارع العمومية بهدف إعطاء استقلالية للمنتجين وتحريرهم من ضغط البيروقراطية [28]، ووضع حد للأجور المدفوعة لعمال الأرض وجعلهم يعولون على مردوديتهم الفعلية؛ وهو ما يدفع إلى تحسين الأداء الفلاحي. ولقد سمح هذا التنظيم الجديد بتكوين 22356 مستثمرة جماعية و 5677 مستثمرة فردية.

. طرح قانون جديد للاستثمار سنة 1988، أكثر انفتاحا على القطاع الخاص حيث تم إلغاء الحدود القصوى المسموح له باستثمارها، مع إلغاء التصريح المسبق وحل الهيئة المكلفة بذلك. وهذا قصد إعطاء دور أكبر للخوادم في الاقتصاد بعد تراجع مداخيل الدولة من العملة الصعبة، وتقلص إيراداتها الجبائية. ولقد تم منح مزايا جبائية ونقدية في إطار هذا القانون للاستثمارات المعتبرة ذات أولوية [29]، مع ضمانات واسعة ضد المخاطر السياسية.

. طرح قانون جديد للشركات ذات رأس المال المختلط باعتبارها قناة مفضلة لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، في ظل التخوف والحساسية تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر؛ حيث يسمح هذا القانون للشركاء الأجانب بتحويل الأرباح غير المعاد استثمارها ومصاريف المساعدة التقنية إلى الخارج، بالإضافة إلى مزايا جبائية أخرى [30].

. تطهير المؤسسة العمومية وإصلاحها بمنحها الاستقلالية باعتماد الفصل بين الدولة كمالك للمؤسسة العمومية وترك أمر تسييرها لهيئات جديدة تدعى صناديق المساهمة. والقصد من ذلك هو رفع أداء المؤسسة العمومية وتحريرها من الضغوط المباشرة للدولة بإخضاعها للتجارية في معاملاتها، وإعطائها حق التكفل بنفسها في اختيار عملائها. وقد شملت هذه الاستقلالية البنوك فجعلتها حرة في منح تمويلاتها على أساس الجدوى الاقتصادية، مع انسحاب الخزينة العمومية من مجال تمويل الاستثمارات باستثناء الاستراتيجية منها.

. تشجيع المؤسسات على التصدير باعتماد صيغة ميزانيات العملة الصعبة التي تسمح للمؤسسات بالاستفادة من عائدات التصدير في تغطية وارداتها من دون حاجة إلى إجراءات المراقبة القبلية، هذا بالإضافة إلى إعفاء السلع المصدرة من الرسوم. كما تم في هذا الإطار إعطاء مرونة لاحتكار التجارة الخارجية من قبل الدولة بالسماح للوكلاء وتجار الجملة بالتعامل في مجال التجارة الخارجية مما سمح بإدخال المنافسة.

· اعتماد تدابير ضريبية استعجالية في إطار قانون المالية لسنة 1989 في انتظار نتائج أعمال اللجنة الوطنية للإصلاح الضريبي، والتي تم تنصيبها في 1988. تتعلق هذه التدابير بـ[31]:

- مراجعة نمط الاهتلاك السائد بالسماح للمؤسسات بالجوء إلى عدة أشكال، بعدما كان يتم الاقتصار على النمط الخطي.

- تخفيض معدل الضريبة على الربح الصناعي والتجاري من 55% إلى 50% مع تمكين المؤسسات من تجميع نتائج وحداتها، وإخضاعها لمعدل واحد، بعدما كانت تعامل الوحدات بشكل منفصل في مجال الضريبة على الربح.

- تمكين المؤسسات من نقل وتحميل الخسائر على السنوات اللاحقة لفترة تمتد من 3 إلى 5 سنوات.

- إعفاء التنازلات الداخلية بين وحدات المؤسسة الواحدة من الرسم على النشاط الصناعي والمهني والرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج.

ولقد تمّ إقرار هذه التدابير قصد تخفيف الأعباء على المؤسسات، وتمكينها من تأسيس القدرة على التمويل الذاتي وتوسيع نشاطها.

كما وقع إصلاح نظام الأسعار بحيث تم تبني نوع من المرونة في تحديدها بالتخلي عن التحديد الإداري لها، وذلك باعتماد أربعة أنماط من الأسعار[32]:

- الأسعار المضمونة عند الإنتاج وتتعلق ببعض المنتجات الزراعية وبعض المنتجات الصناعية الغذائية.

- الأسعار المسقفة بحيث لا يمكن تجاوز السقف المحددة لها في إطار حماية القدرة الشرائية للأفراد.

- الأسعار ذات الهوامش القصوى بحيث يخضع تحديد سعر التكلفة للمنطق الاقتصادي، مع عدم قدرة المؤسسة على تجاوز الهامش السقف.

- الأسعار الحرة الخاضعة لمنطق السوق وتتطلب تصريحاً بها لدى المصالح التجارية على مستوى الولايات. وهي الأسعار التي تم التخلي عنها بدءاً من سنة 1995.

ورغم التسارع في إصدار القوانين إلا أن الفعالية الاقتصادية لا يحققها مجرد اتخاذ قرار، أو سن مرسوم أو تشريع. ذلك أن الاقتصاد الجزائري الذي تمّ تسييره بآليات مركزية من الصعب أن يستجيب بسرعة لآليات تسيير ليبرالية، لأن ذلك يتطلب تغييراً على مستوى أنماط التفكير والذهنيات. وهذا ما جعل الأوضاع في نهاية الثمانينيات لا تتحسن بالشكل المرجو. إلا أنه يمكننا رصد المؤشرات التالية في نهاية 1989[33]:

- معدل البطالة: 18.1%.

- معدل السيولة: 70.9%.

- عجز الميزانية العمومية: 1.8%.

- معدل خدمة الدين: 78%.

- حجم الدين الخارجي: 26.1 مليار دولار

- الاحتياطات الرسمية: 0.9 مليار دولار

- متوسط الدخل الفردي: 2869.5 دولار

نشير إلى أن مشكل المديونية شكل دائما محور الاهتمام الأساسي لدى السلطات إلى الحد الذي غطى على باقي القضايا. وربما هذا راجع إلى النظرة الخاصة للديون من قبل الجزائريين إلى حد اعتبارها رديفا للاستعمار من جهة، وإلى استفاقة الجزائريين على وهم إمكانية التسديد المستمرة بعدما انهارت أسعار النفط.

ولقد تمت هذه الإصلاحات بإرادة سياسية فرضتها الضرورة، بالنظر إلى حجم التدهور في الإيرادات البترولية وضعف أداء المؤسسة العمومية واختلال توازن المالية العمومية [34].

3 - الإصلاحات الاقتصادية المدعومة.

رأينا في السابق أنّ السلطات الجزائرية لجأت إلى صندوق النقد الدولي منذ 1989، ورأينا كيف أنها لم تلتزم بتدابير رسالة النية، و حالة التردد التي عرفتھا السلطة في تبنيها للإجراءات الموصوفة من قبل الصندوق. وقد سجلنا بعد ذلك مجيء حكومة في جويلية 1992 يعادي رئيسها [35] منطلقات الصندوق ويتبنى فكرة الوفاء بخدمات الدين رغم مستواها المرتفع آنذاك [36]، واستخدام سياسة ميزانية توسعية لإنعاش النمو الاقتصادي. وهو الأمر الذي رفع الاستهلاك الحكومي إلى 2% من الناتج المحلي الخام وأدى بالعجز الموازني إلى أن يصل إلى 8.7% من الناتج المحلي الخام سنة 1993 بعدما كان في سنة 1992 في حدود 1.2%، كما وصلت نسبة الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية 5% من الناتج المحلي الخام ما بين 1992-1993. واستمرت هذه الحكومة إلى غاية أوت 1993، حيث أعقبتها حكومة أخذت على عاتقها إعادة مدّ الجسور مع الهيئة الدولية وقامت بإبرام أول اتفاق إعادة جدولة للديون الجزائرية.

وبعيدا عن الجدل فيما إذا كان التوجه التدريجي في الإصلاحات هو الأسلم أم بالصدمة، فإن الجزائر جربت التدرج في الفترة 1986-1993 من غير نجاح حاسم [37]، إلا أن هذا لم يدفع بها إلى استخدام الصدمة.

اعتبارا لكل ما سبق يمكننا اعتبار السنوات 90-93 سنوات اختبار وجس نبض. وبالتالي فإنه بدءا من سنة 1994 يمكننا فعليا الحديث عن السياسات المدعومة. إلا أن هذا لا يمنع من الإشارة إلى مختلف التدابير التي تم اتخاذها في سنوات التسعينات قصد إصلاح الوضع الاقتصادي، وأهمها:

- إصلاح النظام الجبائي بموجب قانون المالية لسنة 1992 حيث تم استحداث الضريبة على القيمة المضافة، والتمييز بين الضرائب المفروضة على الأشخاص الطبيعيين والأشخاص المعنويين. و هذا بهدف تبسيط النظام وإدخال المزيد من الشفافية عليه انسجاما مع الاتجاهات الحديثة في مجال الإصلاح الضريبي، والتي

يدعمها الصندوق، والمرتكزة على إعداد هياكل ضريبية تتسم بسعة وعائها واعتدال معدلاتها، مع الحد من درجات التصاعد حفزا للادخار والاستثمار [38].

- إصلاح نظام النقد والبنوك، بإصدار القانون 90-10 المتعلق بالقرض والنقد الذي أعطى للبنك المركزي الاستقلالية في إدارة السياسة النقدية، وأدى إلى إبعاد الخزينة العمومية عن دائرة الائتمان باعتبار النشاط الائتماني نشاطا مصرفيا محضا [39].
تعتبر الاستقلالية التي أعطيت لبنك الجزائر أداة في يد هذا الأخير للتحكم في الوضع النقدي بعيدا عن حسابات الحكومة السياسية والشعبوية باستخدام الأدوات التقليدية للسياسة النقدية [40]. نشير إلى أن هذا القانون تم تعديله بموجب الأمر 01-01 في اتجاه الفصل بين مجلس القرض والنقد ومجلس إدارة بنك الجزائر، وإلغاء تحديد مدة تعيين المحافظ مما يجعله عرضة للعزل في أي لحظة إذا ما قدر بأن السياسة التي ينتهجها لا تنسجم مع رغبة السلطة التنفيذية.

- تشجيع الاستثمار الأجنبي من خلال تدابير القانون 93-12 المتضمن قانون الاستثمار الذي يكرس مبدأ حرية الاستثمار ومنحه تحفيزات جبائية وجمركية مع تبسيط الإجراءات وتقليلها باعتماد أسلوب الشباك الوحيد [41]. و تم في هذا القانون السماح لأول مرة بإقامة نظام المناطق الحرة، فضلا عن الضمانات الممنوحة للمستثمرين الأجانب من حيث عدم التمييز بينهم وبين المقيمين، وإمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي.

- إقرار مبدأ خصوصية المؤسسات العمومية كأسلوب للاندماج في اقتصاد السوق وللتخلص من المؤسسات العمومية ذات الأداء الضعيف، وكوسيلة لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني دفعا له نحو المنافسة للحد من الممارسات الاحتكارية والبيروقراطية في المجال الاقتصادي [42]. كما يمكن النظر إلى الخصوصية على أنها قناة لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية وأداة لتنشيط السوق المالي حديث النشأة. ذلك أن القطاع الصناعي مر في الجزائر بأزمة عميقة إذ كان معدل الطاقة الإنتاجية يدور حول 42% سنة 1997. و مسّت هذه الأزمة فروع الحديد والصلب و الميكانيك، النسيج والجلود، الخشب و الفلين والورق. و بيّنت مختلف تقارير الحكومة أن الأزمة لم تكن ظرفية [43]، حيث كانت المؤسسات تعاني دوما صعوبات.

و لقد تمّ تفكيك مجمل هذه التدابير في سلسلة من الإجراءات تم إقرارها عبر الفترة الممتدة من 1994 إلى 1998 [44]. أسفرت هذه الإجراءات في نهاية الفترة عن النتائج التالية:

- معدل البطالة (1998): 28%.

- معدل السيولة (1999) : 46%.

- الميزانية العمومية (1997): 2.4%.

- معدل خدمة الدين (1999): 39%.

- حجم الدين الخارجي (1999): 29 مليار دولار.

- الاحتياطات الرسمية (1999): 4.4 مليار دولار.

- معدل التضخم (1999): 2.6%.

- متوسط الدخل الفردي (1999): 1600 دولار

هذا على مستوى المؤشرات الاقتصادية، والتي تبين التحكم في التوازنات الكلية و هي توازنات هشة، حيث ارتبطت بمستوى أسعار النفط التي أدت عودة ارتفاعها إلى أعلى مستوى في السداسي الثاني من 1999 بعد ما انخفضت في سنة 1998 إلى مستوى أقل من 12 دولار للبرميل إلى تدعيم هذا الاستقرار [45] الذي ليس غاية في حد ذاته و إنما هو مجرد أساس لهدف أكبر يتمثل في الإنعاش الاقتصادي، حيث تلاحظ عودة للنمو منذ 1995 بعد عدة سنوات من الركود بمعدل متوسط في حدود 3.4%، إلا أنه معدل ليس كافياً لامتناع البطالة، إذ أن ذلك يتطلب معدلاً في حدود 7% و الذي لا يتأتى إلا بتعميق الإصلاحات الهيكلية على مستوى المؤسسات وترقية الاستثمارات. وعلى هذا المستوى لا بد أن نسجل:

- أن المؤسسات العمومية تتطلب لتصحيحها حجماً معتبراً من الموارد نتيجة النقائص التسييرية والتكنولوجية والتنظيمية [46]، وهذا بالرغم من إعادة الهيكلة، والتي تمت بشكل سيئ بسبب:

- وجود مسيرين غير قادرين على اتخاذ القرارات لعدم تمتعهم بروح المخاطرة .

- بقاء تسيير القطاع العمومي مرتبطاً بالجهاز التنفيذي بالرغم من وجود القوانين المحررة له.

- تعثر عمليات الخصخصة التي باشرتها السلطات العمومية نتيجة الغموض الذي اكتنف أولوياتها وأهدافها، مع وجود بعض العوائق التقنية كافتقار المؤسسات المراد خصصتها إلى عقود ملكية العقارات التي تقيم فوقها مصانعها و هيكلها الإدارية، ولا صعوبة تحديد الأصول الحقيقية للمؤسسات، وكيفية إدماج العمال المسرحين والتعويضات الممكن منحها لهم. وهذا في ظل غياب نقاش اجتماعي حول المسألة.

- تعثر عمليات استقطاب الاستثمار الأجنبي، باستثناء قطاع المحروقات، بالرغم من وجود الإطار القانوني والتنظيمي الملائم، وهذا يعود إلى:

- نظرة الخارج إلى الوضعية الأمنية بالجزائر والمغلاة في تقييم المخاطر من قبل بعض الجهات.

- حالة الانتظار والترقب التي يعيشها الأجانب نتيجة إعلان الحكومة رغبتها في تغيير الإطار التنظيمي للاستثمار وطريقة تنظيم القطاع العمومي، دون أن تبادر بذلك، خاصة وأن بعض الشركات الأجنبية تعودت العمل مع الشركات القابضة ودخلت معها في مفاوضات، وإذا بها تفاجأ بالرغبة في حلها دون وجود البديل.

- العوائق المالية الناتجة عن طول الفترة اللازمة لاستصدار قرار الحصول على قرض مصرفي و التي تتجاوز أحياناً 18 شهراً، بالإضافة إلى بقاء ذهنية تفضيل القطاع العمومي على القطاع الخاص لدى البنوك، إذ حصل القطاع العمومي على قروض تساوي 13 مرة ما حصل عليه القطاع الخاص في الفترة 94-95، هذا في الوقت الذي فاقت فيه ودائع القطاع الخاص مرة ونصف مثيلاتها للقطاع العمومي [47]. ويبقى القطاع المصرفي مصدر التمويل الوحيد في ظل محدودية

السوق المالي حديث النشأة بالنظر إلى كون عدد المؤسسات المؤهلة للقيود فيه محدودا على المدى المتوسط [48].

- تعاقب القوانين وكثرتها مما يحدث أحيانا تناقضا بينها، خاصة عندما لا ينص اللاحق منها على إلغاء القديم المتعارض معه. فالقانون 97-41 المتعلق بالقيود في السجل التجاري يعتبر تقديم بطاقة التاجر الأجنبي شرطا مسبقا للقيود في السجل، في حين لا يعتبرها القانون 97-38 الصادر في نفس اليوم شرطا وإنما نتيجة للقيود.

- ضعف البنية التحتية خاصة الموانئ البحرية، وتعدد الإجراءات فيها، و طول المدة اللازمة لاستخراج السلع منها بحيث وصل متوسط عدد الأيام الذي تقضيه السلعة المستوردة في الميناء 24 يوما سنة 1997 [49].

- غياب سوق عقاري واضح المعالم، حيث هناك ضعف في عمليات مسح الأراضي وتوثيق الملكيات. فضلا عن القضايا العالقة المترتبة عن التأميمات السابقة.

في الختام لا بد من الإشارة إلى أن الإصلاحات المدعومة أسفرت بالإضافة إلى النتائج الاقتصادية عن نتائج اجتماعية أهمها:

· انخفاض مستوى المعيشة بـ 45% سنة 1994 عن ذلك القائم في سنة 1986، مما يعكس في ذات الوقت تراجع مستوى المداخيل من جهة وارتفاع مستوى الأسعار، إذ أن 13% من أرباب الأسر يصنفون ضمن الفئات الأكثر فقرا وأن 33% من الأجراء دخلهم أقل من 6000 د.ج سنة 1996 [50].

· تراجع النفقات الحقيقية بـ 5.6% ما بين 1994 و 1997 بانتقالها من 13108 د.ج إلى 12370 لكل طفل متدرس.

· تزايد حدة النزاعات الاجتماعية. فعلى سبيل المثال، سجلت سنة 1998 في السداسي الثاني منها فقط 89 توقفا عن العمل وارتفعت بالمقابل مدة الإضراب حيث وصل معدلها إلى ما يزيد عن 5.5 يوم.

ورغم أن هناك الكثير مما يمكن قوله بخصوص نتائج الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، فثمة حقيقة لا يمكن إغفالها، و هي أن معطياتها تبقى غير ذات دلالة كبيرة اعتبارا للطابع الخاص للاقتصاد الجزائري، و الذي لا يزال يعرف هيمنة المحروقات على بنية صادراته. فسلامته في النهاية هي نتاج تحسن الوضع في السوق النفطية التي تؤدي انتكاستها لا محالة إلى تشويه المؤشرات الإيجابية المحققة لحد الساعة. ومن هنا فإن استقرار المؤشرات الإيجابية المحققة يبقى مرهونا بمدى القدرة على إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري بتحويله من اقتصاد نفطي إلى اقتصاد غير نفطي.

4 - الغائب من الإصلاحات

بالرغم من النتائج المتباينة للإصلاحات واختلاف زوايا التقويم التي يمكن استخدامها في ذلك، فإن تنفيذها أسفر عن ظهور تكاليف اجتماعية واقتصادية كبيرة نتيجة تشدد المنظمات الدولية في فرض شروطها بخصوص منح المساعدات من جهة، و بروز بعض الظروف الدولية غير المساعدة كتقلب أسعار النفط وتدهور شروط التبادل. بالإضافة إلى ذلك، ثمة معطيات هامة تم إغفالها من بينها:

· اختلاف الظروف والسياقات الموحية بتدابير السياسات الاقتصادية المتبناة من قبل الهيئات الدولية، وتلك التي تعرفها الجزائر مما كان يتطلب تكيف بعض التدابير المتخذة مع الواقع الجزائري، والتعامل مع الإصلاحات على أنها عملية شاملة تسعى إلى إقامة قواعد جديدة للعلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية تمكن في ذات الوقت من تحقيق النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

· عدم الاهتمام بتحسين أداء منظومة الإعلام الاقتصادي الوطني سواء من حيث فعاليتها أو تكاليفها مما أدى إلى عدم مصداقية المعلومات، والتي تعتبر ضرورية لاتخاذ أي قرار سليم. ولهذا لم يكن من الغريب أن نجد التضارب بين أرقام الهيئات المختلفة بخصوص الموضوع الواحد. يضاف إلى ذلك تأخرها وبطؤها بالمقارنة مع متطلبات القرار الاقتصادي، الذي يسعى إلى التعامل مع الفرص المتاحة و تحولات المحيط بأقصى سرعة ممكنة.

· عدم إشراك مؤسسات التفكير و البحث الوطنية، من جامعات ومعاهد ومراكز بحث، في دراسة التدابير المتخذة وأخذ رأيها في رصد النتائج المترتبة عن ذلك. هذا من ناحية، و من ناحية أخرى ضعف توجيه برامج البحث الوطنية نحو الاهتمام بقضايا الإصلاح نتيجة ضعف الحوافز المستخدمة في ذلك، وعدم جدية مراكز القرار في التعامل مع نتائج البحث العلمي وعدم إدراك المؤسسات الاقتصادية بعد أهمية البحث والتطوير في حياتها.

· سوء اختيار المرجعيات المعتمدة في المقارنة عند إصدار القوانين واعتماد الإجراءات. بانطلاقها في الغالب من فرضيات بعيدة الواقع (مستوى سعر البرميل من النفط عند إعداد قوانين المالية مثلا)، والمقارنة في الغالب بوضعيات بلدان بعيدة في بنيتها ومستوى نموها عن حالة الاقتصاد الجزائري.

· التردد في الفصل في بعض القضايا الهامة والخيارات الأساسية، كمكانة القطاع الخاص في مسار التنمية، طبيعة التكنولوجيا المفضل تحويلها، معيار تحديد القطاعات الاستراتيجية، حقوق الأجيال اللاحقة من ثمار التنمية الحالية، تحديد الفضاء الاقتصادي الأولي بالاندماج: هل الاتحاد المغربي، الفضاء المتوسطي أم الأفريقي جنوب الصحراء في ظل تحديات العولمة وتسارع حركية التكامل على المستوى العالمي و بروز عناصر جديدة في إدارة السياسات الاقتصادية الأوروبية بعد اعتماد الأورو و تموقعه كعملة دولية ما فتئ مركزها يتعزز يوما بعد يوم.

خاتمة

بالرغم من سعي السلطات الجزائرية المتعدد نحو اعتماد الإصلاحات الاقتصادية وتحقيق بعض النتائج الإيجابية على مستوى مؤشرات الاقتصاد الكلي، و لا سيما ذات الطابع المالي والنقدي، فإنها لم تستطع تغيير وتحويل بنية الاقتصاد الجزائري المعتمدة على النفط أساسا. و هو مصدر هشاشته ومنبع تعرضه للتقلبات المختلفة الجوانب والأبعاد التي يمتد تأثيرها في النهاية إلى باقي القطاعات. إن الإصلاحات المعتمدة لم تراعى بعض الشروط الأساسية، مثل عدم التردد في اتخاذ القرارات وإشراك الفعاليات الاجتماعية والفكرية في معالجة الملفات الحساسة وإسنادها بدعم وإرادة سياسية واضحة. ويبقى البحث عن فضاء أوسع للاندماج والتكامل – سواء على المستوى المغربي أو المتوسطي- عاملا مساعدا على دفع الإصلاحات وترشيدها، وإشارة هامة للمتعاملين الاقتصاديين الأجانب لاستقطابهم في إطار سوق واسع. ويعزز ذلك عودة الاستقرار الأمني والسياسي الذي فقد لمدة طويلة.

و أخيراً، لا بد من إدراك أن قيادة التحول الاقتصادي نحو مزيد من التحرير يستحيل في ظل غياب دولة قوية تتمتع بمؤسسات ذات مصداقية وتحظى بدرجة مقبولة من الإجماع حول خياراتها. وهذا هو الجانب الهام الذي يجب دعمه أكثر في الجزائر.

المراجع

إمان محمد الشريف، 1999. "الدينار والجهاز المصرفي في مرحلة الانتقال"، في مركز دراسات الوحدة العربية، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصوصية في البلدان العربية، بيروت

جودي كريم و بادسي كمال، 1996، "السياسة النقدية في الجزائر"، في الصادق علي توفيق وآخرون (تحرير)، السياسات النقدية في الدول العربية، أبو ظبي، صندوق النقد العربي.

حميدي حميد، 1999، "خصوصية المؤسسات العمومية القانون الجزائري"، في مركز دراسات الوحدة العربية، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصوصية في البلدان العربية، بيروت.

حنفي ناظم، 1992، الإصلاح الاقتصادي وتحديات التنمية، جامعة طنطا.

حيدوسي غازي، 1997، "الجزائر: التحرير الناقص، ترجمة خليل أحمد خليل، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر.

شيرازي جواد خليل زادة وشاه أنور، 1991، "الإصلاح الضريبي في البلدان النامية" في مجلة التمويل والتنمية، العدد 2، جوان 1991.

عرايبي فتحي، 1999-2000، الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر خلال التسعينات، رسالة ماجستير مقدمة لكلية الاقتصاد والتسيير، جامعة الجزائر، العام الجامعي 1999-2000.

قدي عبد المجيد، 1995، فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية، دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري في الفترة 1988-1995، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية: معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

محاضرة، 1995/1996، "صندوق النقد الدولي ومسار التصحيح الهيكلي: حالة الجزائر"، مقدمة في الموسم العلمي لكلية للاقتصاد بالجزائر.

كرمان عبد الوهاب، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، 6-11-2000.

المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2000، مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2000.

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، 2000، متابعة نشاطات مصادر الطاقة عربيا وعالميا، العدد الثاني.

النشاشيبي كريم وآخرون، 1998، تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، واشنطن، صندوق النقد الدولي، الجزائر.

القانون 12-86، المتعلق بشركات الاقتصاد المختلط

القانون 25-88، المتعلق بالاستثمار.

القانون 12-89، المتعلق بالأسعار.

القانون 10-90، المتعلق بالنقد والقرض.

القانون 12-93، المتعلق بالاستثمار.

Banque d'Algérie, 1994. *Exposé du programme économique et financier soutenu par accord* - confirmation avec le FMI.

Bali H., 1993. *Inflation et mal-développement en Algérie*, Alger, O.P.U.

Belhimer A., 1998. *La dette extérieure de l'Algérie: une analyse critique des politiques d'emprunt et de l'ajustement*, Alger, Casbah éditions.

Belmihoub M.. C., 1998. «Le management des politiques publiques: une approche institutionnaliste, cas de l'Algérie», *in les Cahiers du Cread*, N° 45, 3° tr.

Benachenou M., *L'Inflation, dévaluation, marginalisation*, Alger, Dar Ech'rifa.

Benbitour A., 1998. *l'Algérie au troisième millénaire*, Alger, Editions Marinoor.

Benissad M. El H., 1979. *L'Economie de développement de l'Algérie*, Paris, Economica

Benissad M. El H., 1999. *La Réforme économique en Algérie*, Alger, O.P.U,

Brahimi A. H., 1991. *Stratégies de développement pour l'Algérie, défis et enjeux*, Paris, Economica.

Bouyacoub A., 1998. «Les Stratégies industrielles en Algérie en matière de l'environnement: des - lieux et perspectives», *in les Cahiers du Cread*, N°45, 3°tr.

CNES, 1999. *Projet de rapport national sur le développement humain*.

Lamiri A. H., 1999. Crise de l'économie Algérienne, Alger, Presses d'Alger.

الهوامش

* أستاذ محاضر ورئيس قسم علوم التسيير بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير- جامعة الجزائر

[1] من هذه الإصلاحات التسيير الذاتي للقطاع الفلاحي(1963)، التسيير الاشتراكي للمؤسسات(1971)، الهيكلة المالية والعضوية للمؤسسات(1981)، استقلالية المؤسسات... الخ.

[2] وهذا ناتج عن ديناميكية الأنظمة وتطورها وتطور أسس العلاقات الاقتصادية الدولية.

[3] حنفي ناظم، الإصلاح الاقتصادي وتحديات التنمية، جامعة طنطا: 1992، ص191

[4] قدي عبد المجيد، فعالية التمويل بالضرية في ظل التغيرات الدولية، دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري في الفترة 1988-1995، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية: معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995، ص94 وما بعدها.

[5] لابد أن نشير في هذا الصدد إلى المخططات التي عرفتها الجزائر، لمزيد من التفصيل أنظر:

Benissad Med El Hocine, *l'économie de développement en Algérie*; Alger: OPU

[6] بلغت نسبة المحروقات ضمن الناتج المحلي الخام سنة 1989 ما يعادل 21.77% وهو بهذا أكبر قطاع في تكوين القيمة المضافة.

[7] هذا حسب الحصص المقررة لاجتماع 1/4/2000، لمزيد من التفصيل أنظر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، متابعة نشاطات مصادر الطاقة عربيا وعالميا، العدد الثاني، سنة 2000.

[8] إحصائيات بنك الجزائر.

[9] أبرمت الجزائر اتفاقا لإعادة جدولة الديون العمومية مع نادي باريس في جوان 1994 وبموجب هذا الاتفاق انخفضت خدمات الديون من 82% سنة 1993 إلى 42% سنة 1995 و31% سنة 1996. كما أبرمت اتفاقا آخر مع نادي لندن لإعادة جدولة الديون الخاصة في سبتمبر 1995.

[10] هذه النسبة تتعلق بسنة 1999 و لقد كانت بالنسبة للسنوات 1990-1998 على التوالي: 40.10، 40.3، 46.20، 49، 42.2، 44.8، 51.3، 47.7، 42.1.

[11] Banque d'Algérie, *Exposé du programme économique et financier soutenu par accord de confirmation avec le FMI, 1994.*

[12] CNES, *Projet de Rapport National sur le Développement Humain, 1999, p45.*

[13] وصل هذا العجز في ذات السنة إلى 13.4% من الناتج المحلي الخام ليستمر هذا العجز إلى غاية 1989

[14] كان السعر الرسمي للدينار سنة 1985: دولار=5.028 د.ج، سنة 1987: دولار=4.84 د.ج، سنة 1988: دولار=5.91 د.ج، سنة 1989: دولار=7.45 د.ج، وهذا في الوقت الذي كان يبادل فيه الدولار في السوق الموازية التي تعكس جانبا كبيرا من الحقيقة الاقتصادية، بحوالي 30 د.ج.

[15] تطور مؤشر أسعار الاستهلاك من 10.5% سنة 1985 إلى 12.4% سنة 1986، أنظر:

Bali Hamid, *Inflation et mal-développement en Algérie*, Alger : OPU, 1993, p112.

[16] Brahimi Abdelhamid, *Stratégies de développement pour l'Algérie: Défis et enjeux*, Paris: Economica, 1991.

[17] Benissad Med El Hocine, *La réforme économique en Algérie: ou l'indicible ajustement structurel*, Alger: OPU, 1990.

[18] Belhimer Ammar, *La dette extérieure de l'Algérie: une analyse critique des politiques d'emprunt et d'ajustement*, Alger: CASBAH éditions, 1998.

[19] عرفت الجزائر آنذاك اضطرابات اجتماعية وسياسية، أسفرت عن ظهور تعددية حزبية ناشئة وبقاء المؤسسات تسير بمنطق الحزب الواحد، ذا الوضع جعل عدم الاستقرار هو السيد ومخاض الصراع هو الحاكم.

[20] حيدوسي غازي، الجزائر: التحرير الناقص، ترجمة خليل أحمد خليل، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1997، ص69.

[21] نفس المرجع، ص73.

[22] هذا مع الإشارة إلى كون الجزائر استعملت شريحة الاحتياط في نهاية سنة 1988.

[23] قدي عبد المجيد، صندوق النقد الدولي ومسار التصحيح الهيكلي: حالة الجزائر، محاضرة مقدمة في الموسم العلمي لكلية للاقتصاد بالجزائر 1995/1996.

[24] نفس المرجع.

[25] Banque d'Algérie, *Exposé du programme économique et financier soutenu par un accord de confirmation avec le FMI*, 1994.

[26] النشاشيبي كريم وآخرون، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، واشنطن: صندوق النقد الدولي، 1998، ص13.

[27] Benachenhou Mourad. *L'inflation, dévaluation, marginalisation*, Alger: Dar Ech'rifa, p15.

[28] Benissad Med El Hocine. *La réforme économique en Algérie*, Alger : OPU, 1991,p30

[29] لمزيد من التفصيل أنظر القانون 25-88 لـ 12 جويلية 1988.

[30] لمزيد من التفصيل أنظر القانون 86 - 13 المتعلق بشركات الاقتصاد المختلط.

[31] قدي عبد المجيد، فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغييرات الدولية: دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري في الفترة 1988 - 1995، أطروحة دكتوراه دولة، ص 124.

[32] القانون 12-89 المتعلق بالأسعار لـ 5 جويلية 1989.

[33] النشاشيبي كريم وآخرون، مرجع سابق، ص6، ص21.

[34] Belmihoub Med Chérif, «Le management des politiques publiques : une approche institutionnaliste, cas de l'Algérie», in Les Cahiers du CREAD, N°45, 3^{ème} tr. 98, p13.

[35] هو السيد بلعيد عبد السلام.

[36] بلغ معدل خدمة الدين كنسبة من الصادرات سنة 1992: %76.5

[37] Benbitour Ahmed, *L'Algérie au troisième millénaire*, Alger: Editions MARINOOR, 1998, p97.

[38] شيرازي جواد خليل زادة و شاه أنور ، "الإصلاح الضريبي في البلدان النامية" في مجلة التمويل والتنمية، العدد 2، جوان 1991 ص45.

[39] إلمان محمد الشريف، "الدينار والجهاز المصرفي في مرحلة الانتقال"، في مركز دراسات الوحدة العربية، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصوصية في البلدان العربية، بيروت: 1999، ص422

[40] جودي كريم و بادسي كمال، "السياسة النقدية في الجزائر"، في الصادق علي توفيق وآخرون (تحرير)، السياسات النقدية في الدول العربية، أبو ظبي: صندوق النقد العربي، 1996، ص307

[41] عرابي فتحي، الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة الجزائر خلال التسعينات، رسالة ماجستير مقدمة لكلية الاقتصاد والتسيير، جامعة الجزائر، العام الجامعي 1999-2000، ص141.

[42] حميدي حميد، خوصصة المؤسسات العمومية القانون الجزائري، في مركز دراسات الوحدة العربية، مرجع سابق، ص374.

[43] Bouyacoub Ahmed, les stratégies industrielles en Algérie en matière de l'environnement: Etats des lieux et perspectives, in les Cahiers du CREAD, N°45, 3^{ème} tr.1998, p88.

[44] لمعرفة هذه الإجراءات تفصيلا ، أنظر النشاشيبي كريم وآخرون، مرجع سابق، ص15-19.

[45] كرمان عبد الوهاب، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، 6 / 11/2000، ص16.

[46] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2000، نوفمبر 2000، ص6.

[47] عرابي فتحي، مرجع سابق، ص235.

[48] Lamiri Abdelhak, *Crise de l'économie Algérienne*, Alger: les presses d'Alger, 1999, p275.

[49] عرابي فتحي، مرجع سابق، ص241.

[50] Conseil National Economique et Social, *Projet de rapport national sur le développement humain*, mai 1999, p.94.